

تحليل وتقويم استثمارات التأمين باستخدام النسب المالية: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية العامة

م. عامر رشيد عنيد المسعودي
جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد
Ameralmsoodi11@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.15>

تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/٢٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١٦

المستخلص

يهدف البحث إلى تقويم كفاءة أداء الاستثمارات لدى قطاع التأمين ومدى أهميته للشركات التأمين واقتصاد البلد، وتم البحث في شركة التأمين الوطنية وللمدة من (2017-2019) بهدف معرفة المجالات الاستثمارية والمقارنة بين نشاط الاستثمار والعائد المتحقق عنها، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من التقارير السنوية والميزانية العمومية الصادرة عن الشركة، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها كانت الاستثمارات الأكثر أهمية نسبية إلى الاستثمار الكلي هي استثمارات الودائع الثابتة يليها استثمار الأسهم والسندات ثم الاستثمارات العقارية ثم استثمارات القروض العقارية، وكانت أبرز التوصيات هي من الضروري مراجعة السياسات الاستثمارية للشركة والعمل على رسم السياسات الاستثمارية ذات فاعلية والعمل على زيادة حجم الاستثمارات العقارية لأنها حققت أعلى العوائد المالية ورسم السياسات الاستثمارية التي توزع المبالغ المستثمرة على أساساً لأهمية النسبية لعوائد الاستثمار.



مجلة اقتصاديات الأعمال

العدد (خاص - ج ١) أيلول / ٢٠٢١

الصفحات: ٢٥١-٢٦٨

(٢٥١)

Abstract

The research aims at evaluating the efficiency of the investment performance of the insurance companies sector and the importance of these companies and the economy of the country. The research was conducted in the Iraqi insurance company for the period from 2017 to 2019 in order to identify the investment fields and compare between the investment activity and the return realized. The researcher reached a number of conclusions, the most important of which were the investments that are most important relative to the total investment are the fixed deposit investments followed by the investment of shares and bonds, then real estate investments, Yeh, and the main recommendations are necessary to review the investment policies of the company and work with effective investment policy-making and work to increase real estate investments because it has achieved the highest financial returns and drawing investment policies that the distribution of funds invested on the basis of the relative importance of investmen returns.

المقدمة:

يساهم قطاع التأمين بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني ويدفع عملية التنمية إلى الإمام وذلك من خلال القيام باستثمار مبالغ إقسط التأمين المتجمعة لدى شركات التأمين في أوجه الاستثمار المختلفة وإن طبيعة المهام التي تقوم بها شركات التأمين تجعلها تحصل على موارد مالية كبيرة، وهي تنمو بصورة مستمرة مع تطور وانتشار التأمين مكونة تراكمات مالية كبيرة ينبغي توجيهها في مجالات الاستثمار التي تحقق عوائد مالية جيدة. ويغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة الاستثمارية وغالباً ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في الاستثمارات (العقارية، الودائع والثابتة، الأسهم، الاقراض العقاري) وغيرها وإن نشاط شركة التأمين يتمثل بجانبين، الجانب الأول في إصدار وثائق التأمين بأنواعها المختلفة لقاء إقسط والقيام بالتعويض اللازم في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده وهو النشاط الأساسي لها، والجانب الثاني يتمثل في استثمار الإقسط المتجمعة لديها في مجالات الاستثمار المختلفة (العقارية، الودائع والثابتة، الأسهم، الاقراض العقاري) وسيتم استعراض البحث من خلال المباحث الأربع الآتية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

أولاً: منهجية البحث:

١. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تبين عوائد نشاط الاستثمار في شركات التأمين، مما انعكس في صعوبة تحقيق التوازن بين العوائد النقدية الداخلة مع التعويضات النقدية الخارجة.

٢. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

أ. للوصول إلى تقويم كفاءة أداء الاستثمارات وبيان مجالات الاستثمار التي تحقق أفضل العوائد في كل مجالات الاستثمار لشركة التأمين.

ب. المقارنة بين الاستثمار المخطط والاستثمار المتحقق لشركة التأمين.

ت. تقويم الأنشطة الاستثمارية لشركة التأمين وفق ما يتم التوصل إليه من نتائج.

٣. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

يستمد البحث أهميته من أن الاستثمارات في شركات التأمين بصورة عامة تشكل مصدر من مصادر الربحية فيها ويعمل الاستثمار على تطوير وتنمية اقتصاديات دول العالم خصوصاً ذات الاقتصاديات النامية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية والتجارية، وبعد نشاط الاستثمار من الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين، ولهذا النشاط أهمية في تكوين الإيرادات والمساهمة في تغطية النفقات ومنها تعويضات المؤمن لهم.

٤. فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية هي: (تتأثر القرارات الاستثمارية بنتائج تقويم الأداء باستخدام النسب المالية).

٥. منهج البحث:

سيتم تناول البحث الحالي بمنهج نظري ومنهج تطبيقي، وكالاتي:

أ. **المنهج النظري:** ويتم فيه تناول الجوانب النظرية لبيان مفهوم تقويم الأداء ومفهوم الفاعلية ومفهوم الكفاءة ومفهوم الاقتصادية ومفهوم البيئة.

ب. **المنهج التطبيقي:** المنهج الوصفي التحليلي، فالوصف استخدم في جمع البيانات والمعلومات لمتطلبات البحث، أما التحليل فعني بتحديد النتائج للوقوف على أبرز المؤشرات للإجابة على مشكلة البحث ولإثبات فروض البحث أو نفيها.

٦. مجتمع وعينة البحث:

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم (56) لسنة 1950، وعند صدور قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ووفقاً لمتطلبات القانون المذكور أصبحت شركة عامة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (54) في 1997/12/24 الصادر عن وزارة التجارة / مسجل الشركات.

٧. أدوات البحث:

استخدم في جمع بيانات ومعلومات البحث الآتي:

أ. **المراجع العلمية:** المتوافرة (عربية وأجنبية) وذات العلاقة بموضوع البحث.

ب. **المقابلات الشخصية:** مع بعض منتسبين الشركة المبحوثة وبعض فروعها.

ت. **معلومات ووثائق رسمية:** (تقارير من 2017-2019) عن الشركة محل المبحث.

٨. حدود البحث:

واشتملت على الآتي:

أ. **الحدود المكانية:** شركة التأمين الوطنية.

ب. **الحدود الزمانية:** تقويم نشاط الاستثمار للسنوات 2017، 2018، 2019 نتيجة اكتمال السجلات وإصدار الحسابات للسنوات المذكورة بشكل متكامل.

ثانياً: الأبحاث السابقة:

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث الحالي والتي توفرت لدى الباحثون، بغية الاستفادة مما توصل اليه الباحثون لإغناء البحث الحالي.

١. الدراسات المحلية:

• دراسة (النعمي، 2005) استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية للفترة (1994-2002).

يتجسد هدف الدراسة في معالجة ضعف إدارة الاستثمارات في المصارف العراقية بتوظيف مصادر الأموال المتاحة لديها من خلال تنويع الفرص الاستثمارية التي تتعامل معها المصارف، إذ أنها تركز على جانب الاستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة بحوالات الخزينة بشكل أساس مبتعدة عن مجالات الاستثمار الأخرى، على الرغم من توافر الفوائض النقدية التي تستطيع المصارف استثمارها في مجالات استثمارية متعددة في المجالات المحلية أو الخارجية. وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

أ. عدم الاقتصار على أداة استثمارية واحدة وإن السياسات الاستثمارية للمصارف التجارية تصاغ على وفق الأهداف الرئيسة والمتمثلة في كيفية الموازنة بين السيولة والربحية والأمان.

ب. وفقدان الشفافية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف بشكل عام ومنها عينة البحث وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استغلال السيولة في المصارف واستثمارها

في المجالات الاستثمارية الداخلية أو الخارجية، الاستثمارات المالية والاستثمارات الحقيقية لتحسين وضع الربحية في المصارف، وتشجيع توجيه الأموال نحو الجانب الاستثماري مع إيجاد ثقافة مصرفية تركز على الجانب الاستثماري وزيادة رؤوس أموال المصارف العراقية بما يتناسب مع حجم الموجودات والودائع لديها من أجل تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وزيادة الافصاح المحاسبي والمالي في المصارف لأهميته في قياس كفاءة أداء الأنشطة المختلفة ولاسيما الاستثمارية عند إعداد القوائم المالية بحيث تصبح مفيدة للمحلل الخارجي.

• دراسة (القره لوسي، 2007) محاسبة الاستثمارات في المؤسسات المالية: دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية للفترة (2001-2003)

تبين مشكلة الدراسة إن المحاسبة عن الاستثمارات في شركات التأمين لا توفر الأسس المتعارف عليها في معيار المحاسبة الدولية رقم (25) والمعيار المحلي رقم (14) لمعالجتها، ولا تتسجم مع المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا توفر البيانات والمعلومات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة.

وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هي:

أ. لقد نشأ وتطور التأمين عبر الزمن بأنواعه كافة بفعل عوامل (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وطبيعية)، ولكنه لم نلاحظ قيام شركة التأمين الوطنية بتحديث التأمينات المقدمة للزبائن وتطويرها بشكل يتناسب ومتطلبات المرحلة الحالية.

ب. حققت شركة التأمين الوطنية هدفها التأميني في مجال التأمين على الحياة والتأمينات العامة باستثناء التأمين الزراعي والتأمين على الطيران إذ لم يكونا بالمستوى المطلوب.

ت. وجود مشاكل عديدة واجهت النشاط التأميني مما أدى إلى تعثر مسيرة الشركة ومنها: (ضعف الوعي التأميني، وصعوبة استحداث التغطيات التأمينية وتطويرها، وتقدم وعدم كفاءتها وفعاليتها أجهزة التسويق المستخدمة، وضعف كفاءة الملاكات الفنية والإدارية، وضعف الجانب الإعلامي والإعلاني، وعدم وجود ثقة عالية متبادلة بين المؤمن لهم والشركة). أوصت الدراسة إلى:

أ. ضرورة استحداث تغطيات تأمينية جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة.

ب. معالجة الضعف الذي يعاني منه التأمين الزراعي وتأمين الطيران .

ت. تطوير الأنشطة الرئيسة ودعمها، وزيادة أسواق العراق (المالية) ورفعها بأحدث الأدوات المالية للنهوض بالواقع الاقتصادي.

ث. اعداد قوائم مالية ملحقه بالقوائم الأصلية.

ج. قيام الشركة بالاستعانة بنماذج رياضية حديثة لتقويم بدائل الاستثمار.

• دراسة (توفيق، 2009) تقويم أداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين.

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم خضوع فروع مصرف الرافدين الخارجية لعملية تقويم الأداء المستمر مما جعلها تواجه صعوبات وإخفاقات في بعض جوانب النشاطات، وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة كان مصرف الرافدين يفتقر إلى وجود نظام لتقويم أداء شامل. كذلك لم تقم هذه الفروع بأية دراسات في مجال الأسواق العاملة بها وما تتطلبه من خدمات لكي تقدمها إلى الجمهور ويساعد تطبيق تقنية (BSC) في وضع الأهداف الإستراتيجية وصياغتها وتنفيذها للمصارف ولمحاور الأداء جميعها (المالي، والزبائن، والعمليات الداخلية، والنمو والتعليم). وأن عملية تقويم (٢٥٥)

الأداء تتيح للمنظمات عملية إعادة صياغة أهدافها الإستراتيجية واختيارها من أجل نجاح المنظمة. وأقترح الباحثون الى استخدام مصرف الرافدين تقنية (BSC) في تقويم أداء فروع العاملة في العراق وخارج العراق من أجل الاستفادة مما تقدمه هذه التقنية من عرض محاور الأداء المالي والتشغيلية. واعتماد إدارة مصرف الرافدين على المقاييس غير المالية، فضلا عن المقاييس المالية المعتمدة. وتكثيف الدراسات الخاصة بالأسواق التي تعمل بها الفروع لمعرفة متطلبات الأسواق ورغبات الزبائن والتركيز عليها. وإنشاء أنظمة لتوفير المعلومات بصورة تدعم عملية اختيار البدائل لصياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

أوصى الباحثون بقيام البنك المركزي العراقي بعمل برنامج متكامل لتقويم الأداء للمنظمات المصرفية باستخدام (BSC)، وهو الذي يسهم بتفعيل المنافسة وخلق الرغبات في تبني عمليات الابداع والابتكار في المصرف وتفعيل دور الموظفين العاملين في المصارف وأصحاب الخبرة في العمل المصرفي وذوي المؤهلات العلمية في مجال الاختصاصات المصرفية في الاسهام بوضع استراتيجيات متقدمة معتمدة في الأعمال المصرفية.

٢. الدراسات العربية:

• دراسة (ليلي، 2002) تحليل السياسات التسويقية للتأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين في جامعة الجزائر.

هدف الدراسة إن الشركة الوطنية للتأمين اهتماماً كبيراً لتنوع منتجاتها، يظهر من خلال ضمها لمنتجات جديدة كالتأمين الفلاحي، كما أخلصت الدراسة إلى من الوصول إلى مجموعة من النتائج من الناحيتين النظرية والتطبيقية تتفق في مجملها على ضرورة الانطلاق من حاجات الزبون وتركيز كل الجهود نحو إرضائه، باعتبار أن قدرة شركة التأمين على البقاء والاستمرار في السوق تكمن في قدرتها على إنتاج منتجات تأمين تتلاءم مع الاحتياجات المتطورة لزبائنها.

• دراسة (سطيف، 2006) تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات.

تشير مشكلة الدراسة إلى هل يمكن تقييم مستوى جودة الخدمة التأمينية المقدمة من طرف شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية وما هي سبل تطويرها. تناولت هذه الدراسة الآتي:
أ. يتباين تقييم العملاء للأداء الفعلي للخدمة المقدمة إليهم من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات عبر وكالة سطيف.

ب. تختلف الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية التي يستخدمها العملاء للحكم على مستوى الخدمة المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات عبر وكالة سطيف.

ت. تطبيق أنموذج الأداء الفعلي لتقييم جودة الخدمة المقدمة في البيئة الجزائرية وإثبات مصداقيته وإمكانية الاعتماد عليه في دراسات أخرى.

ث. لفت انتباه المسؤولين بشركات التأمين الوطنية، والمهتمين بنشاط التأمين إلى أهمية جودة الخدمة المقدمة كمصدر للميزة التنافسية (النسبية) في ظل أنفتاح سوق التأمين الجزائرية.

تناولت الدراسات السابقة التي تم عرضها استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية، وتم التركيز على جانب الاستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة بحالات الخزينة بشكل أساس مبتعدة عن مجالات الاستثمار الأخرى وكذلك تناولت نشاط التأمين من الجانب المحاسبي، وكذلك تقويم أداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC، وأخيراً تقويم الاستثمار في شركات

التأمين، أي جمع بين تقويم الأداء ونشاط التأمين وحصر الاستثمار فيه، وقد أفادنا من الدراسات السابقة في الجانب النظري في أثناء فهم طبيعة الاستثمار في شركات التأمين ومدى تأثيرها على السياسة المالية لهذه الشركات، فضلاً عن كيفية الحصول على أقصى العوائد بأقل مخاطر ممكنة في أثناء إتباع السياسة المتوازنة لنشاط الاستثمار وفي كل المجالات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث:

أولاً: تعريف تقويم الأداء وأهدافه:

١. مفهوم تقويم الأداء:

يعرف الأداء بأنه تطبيق سلوك معين على كل جزء من أنشطة المنشأة خلال مدة معينة من الزمن (حنان، 2001: 51). كما عرف بأنه مستوى انجاز الفرد للعمل الذي يأتي فقط بعد تقديمه للجهد المبذول (Hellriegel & Slocum, 1996: 446). أما تقويم الأداء هو مراجعة نظامية لأداء العاملين لتشخيص نواحي القوة والضعف. وهناك خطوتين لتقويم أداء العاملين هي التحقق والحكم وكلتا العمليتين تخضع لخطأ وتحيز الإنسان (Ivancevich, et.al., 1997: 273). كذلك عرف بأنه تقويم أنشطة الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية مدة معينة (جواد، 1998: 9). كما عرف بأنه تقديم حكماً ذا قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمنظمة وعن طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة (جمعة، 2000: 38). ويستعمل مصطلح رقابة الأداء من قبل (انتوساي) (ANTOSAI)^(١) بعدّها نوعاً من الرقابة التي تمارسها الأجهزة العلي للرقابة المالية والمحاسبية، وتعد عملية تقويم الأداء أصلاً إحدى وظائف الإدارة المتمثلة بـ (التخطيط والتنظيم والإشراف، والتوجيه، والرقابة والمتابعة، واتخاذ القرار)، أي بمعنى رقابة تنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة والتحقق من تنفيذها عل وفق الأهداف المنشودة، وهذا يتطلب وجود معايير محددة مسبقاً تمثل المستوى المطلوب أو المعياري للأداء (ما ينبغي أن يكون)، ووجود مؤشرات لقياس الأداء الفعلي ومقارنة نتائجه مع المعايير المحددة مسبقاً لتحديد الانحرافات والتحري عن أسبابها وتحديد المسؤولية المالية والإدارية، ثم اتخاذ القرارات الصحيحة كلما أمكن ذلك (ديوان المحاسبة لبنان، 1995). وعرف تقويم الأداء بأنه (الاقتصاد والكفاءة والفعالية في استخدام المورد من جانب الحكومة لتحقيق الأهداف)، ويركز هذا التعرف على الكيفية التي تستطيع الحكومة من خلالها إدارة مواردها وتقديم الخدمات او المخرجات الأخرى، (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، 2007: 29). وتتضمن عملية تقويم الأداء العلاقة بين الأهداف المنشودة أو الموضوعية ومدى تحقيقها وبين كيفية استخدام المورد الاقتصادية وقيمتها المالية لإنتاج أفضل كمية من المنتجات وبين أقل تكلفة وبأحسن نوعية و تفادي الهدر والضياع والإسراف والتبذير في الموارد الاقتصادية. وعرف مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي تقويم الأداء بأنه تأكيد قيمة شيء ما وذلك بمقارنة الانجازات مع المعيار أو الهدف" (ديوان المحاسبة، لبنان، 2007). وتناولت المنظمات المهنية الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقويم الأداء بعدّه أحد أنواع الرقابة على المال العام، لأنه يحقق نتائج عن استخدام الموارد أشمل من نتائج تدقيق البيانات المالية بأرقامها المطلقة، ولا سيما التعرف على نتائج إنفاق المورد او استخدامها وليس فقط عدالة التمثيل الصادق للبيانات المالية للوضع المالي ونتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية، أي ما يسمى

(١) انتوساي (ANTOSAI) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

مردود الانفاق. وإن تقويم الأداء يكشف عن وجود انحراف من عدمه في الهدف المنشودة وعن الاستخدام الأمثل أو التبذير في الموارد الاقتصادية، هذا ما لم يكشفه التدقيق المالي بشكل مباشر وشامل. وجاء تعريف انتوساي لتقويم الأداء بأنه (عملية تقويم وفحص مستقلين لدى عمل مشروع أو برنامج أو مؤسسة حكومية بفعالية وكفاءة اقتصاد) (دليل رقابة الأداء / الجمهورية اليمنية، 2005: 5). هذا وقد حددت انتوساي الهدف العام لتقويم الأداء بتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموارد الاقتصادية واستخدامها نتائج تقويم الأداء وإبلاغ السلطة التشريعية لأغراض المساءلة العامة. كما عرف تقويم الأداء بأنه الفحص الموضوعي، فيه تشخيص السياسات والنظم وإدارة العمليات ونتائج النشاط في الجهات الخاضعة للرقابة، ويقارن من خلاله الانجاز بالخطط والنتائج بالأهداف، والممارسة بالسياسات، بغية كشف الانحرافات (السلبية والإيجابية) وبيان أسبابها والتأكد من الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتحديد أسباب التبذير والاسراف وسوء الاستعمال ووضع الاقتراحات التي تعالج أوجه الانحراف والاسراف، وذلك في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق فعالية وكفاءة واقتصاد أو توفير أكبر (ديوان الرقابة المالية / دليل و برنامج تقييم الأداء العام، العراق). وانطلاقاً من تعريف (انتوساي) يتضح أن لعملية تقويم الأداء عناصر رئيسية تتمثل بالفاعلية، والكفاءة والاقتصاد، ولاستكمال الفهم الشامل لعملية تقويم الأداء يكون من المفيد تناول هذه العناصر بشكل مختصر.

٢. مفهوم الفاعلية Effectiveness:

يقصد بمصطلح الفاعلية قياس مدى تحقيق أهداف الخطة (يوسف، 1990: 576). كما أنها تعني تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج (جمعة، 2000: 38). كما وعرفت بأنها درجة أو مقدار إنجاز المديرين للمخرجات المطلوبة، أي التركيز على المخرجات المطلوبة، لذلك فالمدير الإداري حتى يحقق الفاعلية لابد من أن يركز على المخرجات التي تمثل مقاييس الفاعلية (حنان، 2001: 54). وتتلخص فيما إذا كانت الأهداف المحققة، والأساليب التي أتبعته في تحقيقها تتفق مع الأهداف المخططة وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها، وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الإيجابية واستمرارها في الأداء ومعالجة النواحي السلبية فيه والعمل على عدم تكرارها في المستقبل (دليل وبرنامج تقييم الأداء العام، 2006: 1) وعرفت بأنها "الفرق بين النتائج الفعلية والمتوقعة في الإنفاق (الإنفاق بحكمة) (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، 2007: ٢٩) كما عرفت بأنها "المدى الذي تتحقق فيه الأهداف والعلاقة بين الآثار المرغوبة والآثار الفعلية لنشاط ما، وتنطوي الفاعلية على أن النشاط حقق أهدافه" (دليل رقابة الأداء، الجمهورية اليمنية، 2005: 5). وقد عرفت مكتب التدقيق العام الكندي "فاعلية نشاط ما هو مدى توافق النتائج مع الأهداف وعندما يكون لنشاط ما، تأثير سلبي غير متوقع ينبغي الحكم على فاعليته حسب النتائج الإيجابية والسلبية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 4). وأيضاً عرفت أنها منظمة الانتوساي "بأنها مدى تحقق الأهداف والعلاقة بين التأثير المقصود والتأثير الحقيقي لنشاط من الأنشطة" (دليل رقابة الأداء، الجمهورية اليمنية، 2005: 5).

٣. مفهوم الكفاءة:

تشير الكفاءة بصفة عامة إلى النسبة بين المخرجات والمدخلات (كمال، 1987: 372). كما وتعرف الكفاءة بأنها تحديد الأهمية النسبية بين النتائج Results والموارد Resources المستعملة (جمعة، 2000: 38). كما يقصد بها استعمال الموارد المادية والبشرية بالحد الأدنى وبأحسن النوعيات لإنتاج أكبر كمية من السلع والخدم ما (Atkinson, et.al., 1995: 62) الكفاءة مرتبطة بالاقتصاد وأيضاً متعلقة بالموارد المستخدمة بالطريقة الأمثل، والرأي بخصوصه نسبي فقط أي

انعدام الكفاءة لا يظهر بشكل مباشر إلا من وقت لآخر (التوجيهات التنفيذية الخاصة بمعايير الرقابة على الأداء، 2001: 14). وقد عرّف "العلاقة بين المخرجات من السلع أو الخدمات والموارد المستخدمة لإنتاجها (الإنفاق الجيد)، (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، 2007: 29). وقد عرف مكتب التدقيق العام الكندي الكفاءة بأنها (العلاقة بين الممتلكات أو الخدمات المقدمة من جهة وبين الموارد المستعملة لإنتاجها من جهة أخرى، وفي إطار عملية ناجحة لكل مجموعة من الموارد المستعملة ويكون المنتج المحصل عليه أقصى ما يمكن الحصول عليه أو الوسائل المستعملة هي أقل ما يمكن لأي كمية وجودة معينة لخدمات)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مصدر سابق: 4). أما منظمة الانتوساي فقد عرفت بأنّها "العلاقة بين المخرجات في شكل سلع أو خدمات أو غيرها من النتائج وبين الموارد المستخدمة لإنتاجها، وتحقق الكفاءة حينما يتم استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية والمعلوماتية بما يؤدي إلى تعظيم المخرجات لأي مجموعة" (دليل رقابة الأداء، الجمهورية اليمنية، 2005: 5). وقد عرفت أيضاً بأنها قياس العلاقة بين المنتجات من السلع والخدمات وبين الموارد التي استخدمت في إنتاجها للوصول إلى تحديد درجة الانتاجية ومدى الكفاءة في إدارة الموارد (البشرية والمادية) الوحدات الخاضعة للرقابة، وما إذا كان الحصول عليها قد تم بنوعية وكمية مناسبيتين وبأقل مستوى من الكلفة (دليل وبرنامج تقييم الأداء العام، 2006: 1).

٤. مفهوم الاقتصاد:

هو تقليل كلفة الموارد المستخدمة لنشاط ما باستخدام النوعية المناسبة، وتركز على كلفة المدخلات والعمليات (دليل رقابة الأداء، الجمهورية اليمنية، 2005: 5). كما ركز هذا الجانب على علاقة الكلفة بالمنفعة الناجمة عنها والمردود الاقتصادي لتكلفة، ويمكن قياس العلاقة بصورة إجمالية (مجمال نشاط الهيئة الخاضعة للرقابة) (دليل وبرنامج تقييم الأداء العام، 2006: 1). وقد عرّف مكتب المراجع العام الكندي بقوله "نعني بالاقتصاد الظروف التي يتم فيها الحصول على كمية مناسبة من الموارد ذات نوعية مقبولة وبالثمن الأقل. وعرف أيضاً الاقتصاد هو الحصول على أقل السلع والخدمات من حيث الكم والكيف في الوقت المناسب وبأفضل الأسعار الممكنة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 1). وعرف أيضاً كلفة الموارد المستخدمة أو المطلوبة (ترشيد الإنفاق) (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، 2007: 29). وأخيراً عرّف بأنه البحث عن التوفير في التكاليف من خلال اقتناء الموارد وسير العمليات وتجنب مظاهر الهدر والاسراف والضياع والتبذير والتلف وسوء الاستخدام والسرقة ومن الممكن التعبير عن الاقتصاد بـ(الترشيد) أو (التوفير). وفي الربع الأخير من القرن الماضي أضيف عنصر رابع لتقويم الأداء، وهو البيئة وذلك الأهمية تأثير عمل الوحدات الاقتصادية على البيئة المحيطة بها سلباً أو إيجاباً.

٥. مفهوم البيئة:

وتعني بيئة المنظمة التي تعمل بها، أي إن المنظمة تعمل على تحقيق أهداف البيئة في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تحقيق أهدافها الخاصة، مما يؤدي إلى تعظيم المساهمات الإيجابية وتقليل الآثار السلبية إلى الحد الأدنى، كما وتشمل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية.

ثانياً: أهداف تقويم الأداء:

أهداف تقويم الأداء يمكن إيجازها بالآتي:

١. تمد الرقابة على الأداء الحكومات والبرلمان بالمعلومات القائمة على عملياتها الرقابية (وتتمثل هذه المعلومات في النتائج الرقابية وفي الاستنتاجات والتقويمات والتوصيات المتعلقة بالوحدة

١. الاقتصادية)، كما تعني الاستخدام الفعال والمناسب للأموال العامة وتطوير الإدارة المالية لتكوين إدارة سليمة والتنفيذ المنظم لأوجه النشاط الإداري وتبليغ المعلومات إلى السلطات العامة والجمهور من نشر التقارير (إعلان ليما، 1977، المقطع 4).
٢. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية عن طريق مقارنته بالأهداف المخططة.
٣. الكشف عن نقاط الضعف وإجراء تحليل شامل مع بيان أسبابها ومعالجتها وتلافيها مستقبلاً، وكما يمكن تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة.
٤. معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عائد أكبر بتكاليف أقل، مع تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح.
٥. تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج التقويم لأداء لكل مشروع (الكرخي، 2006: 31).

ثالثاً: أنواع تقويم الأداء:

١. إن عملية تقويم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات أي معرفة مستوى الأداء الذي قطعتة الوحدة، فضلاً عن كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج، ويمكن تحديد الأنواع الآتية من تقويم الأداء:
١. **تقويم الأداء المخطط:** المقصود به تقويم أداء الوحدة في تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وفق مديات زمنية دورية (شهرية وفصلية وسنوية).
٢. **تقويم الأداء الفعلي:** يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية من خلال مقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لكي نتعرف على الاختلالات (التجاوزات) التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، مما يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية إضافة لمقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضاً.
٣. **تقويم الأداء المعياري (القياسي):** يقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وهناك نوعين من المقارنة:
 - أ. أما مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها (الإنتاج والمبيعات ولأرباح والقيمة المضافة) مع نتائج معيارية وضعت لتكون مقياساً للحكم فيه لمعرفة إذا كانت النتائج مرضية أم لا.
 - ب. مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع...).
٤. **تقويم الأداء الشامل:** المقصود به شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقويم والتمييز بين أهمية النشاط وآخر (مجيد، 2006، 58).

رابعاً: مناهج تقويم الأداء:

تتعدد مناهج تقويم الأداء بتعدد وجهات النظر والمرتكزات الفكرية والجوانب التنظيمية محل اهتمام المختصين والمنظمات المهنية، وسوف يتم فقط تعداد مناهج تقويم الأداء وتوضيح الجوانب المهمة التي يركز عليها منهج التحليل المالي:

منهج التحليل المالي:

يتميز هذا الأسلوب بأنه حركي، أي لابد من مقارنة عدة قوائم مالية متتالية، وذلك لاستخراج التغييرات التي حدثت خلال هذه السنوات، وهناك عدة طرائق لإيجاد نسب تغير كل عنصر من عناصر الأصول أو المطلوبات، إذ تهتم بدراسة القوائم المالية والبيانات الإضافية المكمل لها، وهناك من يفرق بين التحليل المالي والتحليل المحاسبي الذي يتسع ليشمل البيانات غير منشورة المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية مما يساعد إلى التوصل إلى الأسباب الحقيقية لقصور المنشأة و من الأساليب التي تستخدم لأغراض التحليل المالي:

- أ. نسب تحقيق الاستثمار.
- ب. النسب المالية البسيطة والمركبة.
- ت. نسب عائد الاستثمار الكلي إلى الاستثمار.
- ث. قوائم التدفق النسبي.
- ج. الأهمية النسبية للاستثمارات.
- ح. مساهمة عائد الاستثمار: مقارنة بين عائد الاستثمار وعائد استثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمارات العقارية وعائد استثمار اسهم وعائد استثمار القروض العقارية (دليل وبرنامج تقييم الأداء العام، 2006: 7).

المبحث الثالث: الإطار التحليلي العملي للبحث:**أولاً: نسب تحقق الاستثمار:**

إيرادات الاستثمارات هي الإيرادات الناتجة عن استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمار المتاحة والجدول (1) يبين تطور إيرادات الاستثمارات المخططة والمتحققة و نسب تحقق الاستثمار الفعلي مقارنة بالاستثمار المخطط، وهو جزء من معرفة تحقق الفاعلية لنشاط الاستثمار.

الجدول (1) نسب تحقق الاستثمار لسنوات التقويم

السنة	إيرادات الاستثمار المخطط (مليون دينار) (1)	إيرادات الاستثمار المتحقق (مليون دينار) (2)	نسبة التحقق (1÷2)
2017	2400	2522	105%
2018	2650	2771	105%
2019	2725	2796	103%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

تشير نتائج المقارنة أعلاه إلى زيادة الاستثمارات المتحققة عن المخططة للسنوات (2017، 2018، 2019) وبنسب (105%، 105%، 103%) على التوالي، وبهدف تحديد أسباب زيادة الاستثمار المتحقق عن الاستثمار المخطط لابد من تحليل كل من الاستثمار (المخطط والمتحقق) حسب أنواع الاستثمار والجدول (2) يعرض ذلك.

ثانياً: نسب عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي:

الجدول (2) نسب عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي لسنوات التقويم

السنة	إيرادات الاستثمار المخطط (مليون دينار) (1)	إيرادات الاستثمار المتحقق (مليون دينار) (2)	نسبة التحقق (1÷2)
2017	35584	2522	7%
2018	34425	2769	8%
2019	36512	2725	7.5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

من الجدول (2) يلاحظ انخفاض عائد الاستثمار لسنوات (2017، 2019) مقارنة بسنة (2018)، إذ بلغت نسب عائد الاستثمار لسنوات المقارنة (7%، 8%، 7.5%) ونخفض الاستثمار الكلي عن سنة (2018) بمبلغ (1159) مليون دينار رافقه ارتفاع في عائد الاستثمار بمبلغ (249) مليون دينار، في حين زاد الاستثمار الكلي لسنة (2019) عن سنة (2018) بمبلغ (2087) مليون دينار وانخفضت نسبة عائد الاستثمار بمقدار (0.5%)، ولا بد من تحليل هذا الانخفاض حسب نوع الاستثمار لتحديد أي الأنواع شكل سبباً مباشراً لهذا الانخفاض، وكذلك الوقوف على حالة الزيادة في سنة (2018) مقارنة بسنة (2017، 2019) والجدول (3) يعرض أنواع الاستثمارات وعوائدها.

الجدول (3) أنواع الاستثمارات وعوائدها (المبالغ ملايين)

السنة	الاستثمار الكلي	الودائع الثابتة			استثمارات عقارية			أسهم وسندات			قروض عقارية		
		الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %
2017	35584	21385	580	2.7	4831	1350	28	6181	435	7	3187	157	4.9
2018	34425	20360	571	2.8	4833	1720	35	6189	349	5	3043	129	4.2
2019	36512	22100	600	2.7	5520	1500	27	6320	525	8	2572	100	3.8
المجموع	106521	63845	1751	8.2	3282	1384	90	11525	1908	20	4993	539	12.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

من الجدول (3) يلحظ ما يأتي:

١. الودائع الثابتة:

إن زيادة عائد الاستثمار لسنة (2019) عن سنة (2018) لا يتناسب مع زيادة الاستثمار فيها، إذ بلغت الزيادة (1740) مليون دينار وبنسبة (6%) بينما الزيادة في عائد الاستثمار بمبلغ (29) مليون دينار وبنسبة (5%) حققت الشركة عائد استثمار للسنوات (2017، 2018، 2019) بنسب (2.7، 2.8، 2.7) على التوالي.

٢. الاستثمارات العقارية:

أ. زيادة مبلغ الاستثمار لسنة (2019) على مبلغ الاستثمار سنة (2018) بمقدار (687) مليون وهذه الزيادة يقابلها انخفاض في عائد الاستثمار لسنة (2019) عن عائد الاستثمار لسنة (2018) بمقدار (220) مليون.

ب. تشير نسب عوائد الاستثمار لسنوات التقويم بأن نسبة عائد الاستثمار لسنة (2018) هي الأعلى في سنوات المقارنة إذ بلغت (35%).

٣. الأسهم والسندات:

أ. تذبذب نسب عائد الاستثمار لسنوات التقويم إذ بلغت (7%، 5%، 8%) على التوالي وبررت الشركة بعدم استلامها أرباح استثماراتها لشركات القطاع الخاص والمختلط.
ب. انخفاض نسبة عائد الاستثمار لسنة (2018) عن سنة (2017) بمبلغ (86) مليون دينار وبنسبة انخفاض (19%).

٤. القروض العقارية:

أ. انخفاض في عائد الاستثمار لسنتي (2018، 2019) بمبلغ (129، 100) مليون دينار بعدما كانت (157) مليون في سنة (2017).
ب. انخفض مبلغ الاستثمار لسنة (2019) عن سنة (2017، 2018) بمبلغ (615، 471) على التوالي وبنسبه (19%، 15%) على التوالي.

ثالثاً: الأهمية النسبية للاستثمارات وعوائدها:

الجدول (4) الأهمية النسبية للاستثمارات وعوائدها (المبالغ ملايين)

السنة	عائد الاستثمار الكلي	عائد الاستثمار الودائع الثابتة	النسبة %	عائد الاستثمار العقارية	النسبة %	عائد استثمار الأسهم والسندات	النسبة %	عائد استثمار القروض العقارية	النسبة %
2017	35584	580	1.63	1350	3.79	435	1.22	157	0.04
2018	34425	571	1.31	1720	5.01	349	1.01	129	0.03
2019	36512	600	1.64	1500	4.10	525	1.43	100	0.02

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

من الجدول (4) نلاحظ الآتي:

١. شكل عائد استثمارات العقارات لسنة (2014) أعلى عائد، إذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار (3.79%) بينما شكل نسبة عائد استثمار الودائع الثابتة وعائد الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية (1.63%، 1.22%، 0.04%) على التوالي.
٢. شكل عائد الاستثمارات العقارية لسنة (2018)، أعلى عائد إذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار (5.01%) بينما شكل عائد الاستثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمار الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية (1.31%، 1.01%، 0.03%) على التوالي.
٣. شكل عائد الاستثمارات العقارية لسنة (2019)، أعلى عائد إذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار (4.15%) بينما شكل عائد الاستثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمار الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية (1.64%، 1.43%، 0.02%) على التوالي.
٤. تذبذب نسب عائد الاستثمارات العقارية لسنوات التقويم إذ بلغت (3.79%، 5.01%، 4.10%) على التوالي.
٥. ثبات نسب عائد الاستثمار الودائع الثابتة خلال سنوات التقويم إذ بلغت (1.63%، 1.31%، 1.64%) على التوالي.

٦. ثبات نسب عائد الاستثمار خلال سنوات التقويم لكل من الاستثمار الأسهم والسندات (1.22%، 1.01%، 1.43%) على التوالي، وأيضاً انخفاض نسب استثمار القروض العقارية (0.04%، 0.03%، 0.02%) على التوالي.

رابعاً: الأهمية النسبية للاستثمارات:

ونظراً لأهمية تحليل الأهمية النسبية لعائد الاستثمارات حسب أنواع الاستثمارات إلى عائد الاستثمار الكلي التي ذكرت سابقاً، سوف يتم عرض الأهمية النسبية لكل نوع من الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5) الأهمية النسبية للاستثمارات (المبالغ بملايين الدينار)

السنة	الاستثمار الكلي	استثمارات الودائع الثابتة	النسبة %	الاستثمارات العقارية	النسبة %	استثمارات الأسهم والسندات	النسبة %	استثمارات القروض العقارية	النسبة %
2017	35584	21385	60.3	4831	13.5	6181	17.3	3187	8.9
2018	34425	20360	59.1	4833	14.2	6189	17.9	3043	8.8
2019	36512	22100	60.5	5520	15.1	6320	17.3	2572	7.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

من الجدول (5) يتضح ما يأتي:

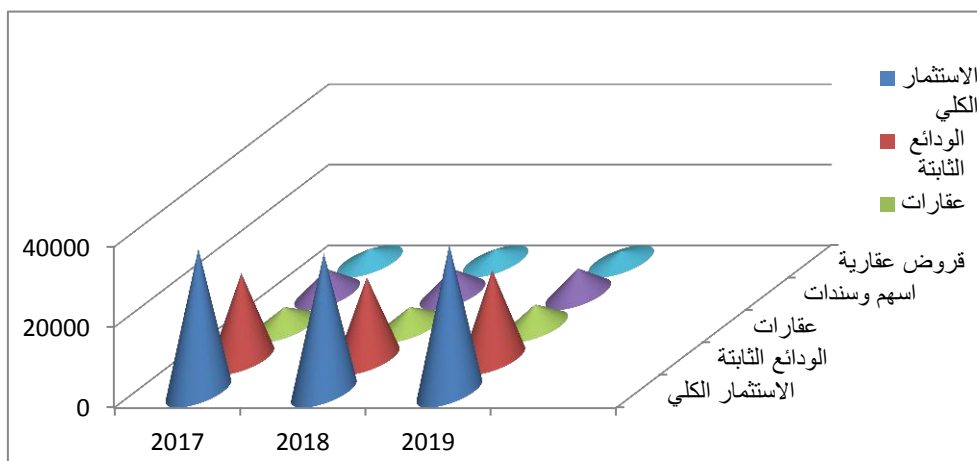
١. سنة (2017) شكلت نسبة الاستثمارات الودائع الثابتة أعلى نسبة إذ بلغت (60.5%) من إجمالي الاستثمارات، بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية واستثمارات الأسهم والسندات واستثمارات القروض (13.5%، 17.3%، 8.9%) على التوالي.

٢. سنة (2018) شكلت نسبة استثمارات الودائع الثابتة أيضاً أعلى نسبة إذ بلغت (49.6%) من إجمالي الاستثمارات، بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية والأسهم والسندات والقروض (14.2%، 17.9%، 8.821%) على التوالي.

٣. سنة (2019) شكلت نسبة استثمارات الودائع الثابتة أيضاً أعلى نسبة إذ بلغت (60.5%) من إجمالي الاستثمارات، بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية والأسهم والسندات والقروض (15.1%، 17.3%، 7.1%) على التوالي.

ومن خلال عرض التحليل النسبي للاستثمارات يتضح إن للشركة خلال سنوات التقويم أعطت الأفضلية في الاستثمارات:

- المرتبة الأولى نلاحظ الاستثمار في الاستثمارات الودائع الثابتة.
- المرتبة الثانية نلاحظ الاستثمار في الأسهم والسندات.
- المرتبة الثالثة نلاحظ الاستثمارات في الاستثمارات العقارية.
- المرتبة الرابعة نلاحظ الاستثمار في الاستثمارات القروض العقارية.



الشكل (1) الأهمية النسبية للاستثمارات

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (2.17، 2.18، 2.19) الواردة في الجدول (4).

خامساً: مقارنة الأهمية النسبية لكل من الاستثمارات وعوائدها:

لكي تكون النتيجة أوضح وأدق للحكم والتقويم يتم المقارنة بين الأهمية النسبية للاستثمارات مع الأهمية النسبية لعائد الاستثمار خلال سنوات التقويم.

الجدول (6) مقارنة الأهمية النسبية لكل من الاستثمارات وعوائدها

السنة	الودائع الثابتة		استثمارات عقارية		أسهم وسندات		قروض عقارية	
	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %
2017	60.3	1.63	13.5	3.79	17.3	1.22	8.9	0.04
2018	59.1	1.31	14.2	5.01	17.9	1.01	8.8	0.03
2019	60.5	1.64	15.1	4.10	17.3	1.43	7.1	0.02

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

يتضح من تحليل الأهمية النسبية في الجدول (٦) نلاحظ:

ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات مقارنة بالأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات خلال

سنوات التقويم فمثلاً:

الودائع الثابتة (٦٠,٣%، ٥٩,١%، ٦٠,٥%) والاستثمارات العقارية (١٣,٥%، ١٤,٢%، ١٥,١%).

الأسهم والسندات (١٧,٣%، ١٩,٩%، ١٧,٣%) والقروض العقارية (٠,٠٣%، ٠,٠٤%، ٠,٠٢%).

سادساً: نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات:

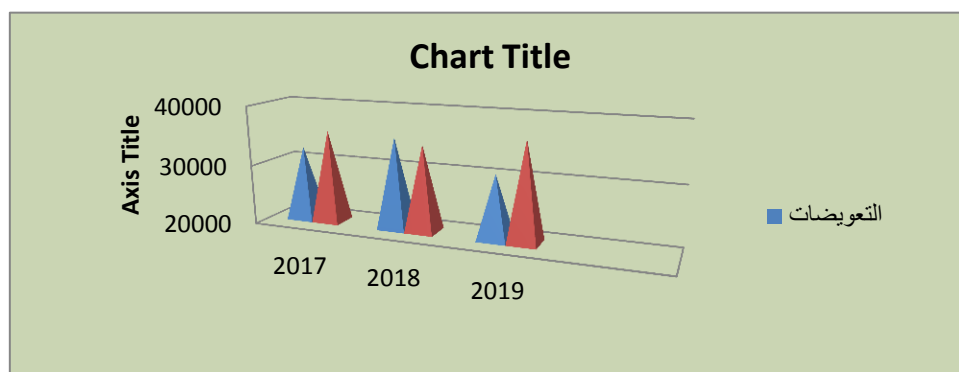
كلما كانت النسبة قليلة فإنها تعبر عن قدرة الشركة في تغطية التعويضات المدفوعة مع تحقيق وفر من إيرادات الاستثمارات، والجدول (7) يبين مبالغ التعويضات المدفوعة وعائد الاستثمار لسنوات التقويم.

الجدول (7) نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات

السنة	مبلغ التعويضات (مليون دينار) (1)	عائد الاستثمار (مليون دينار) (2)	نسبة التعويضات إلى عائد الاستثمار
2017	32481	35584	%91
2018	35309	34425	%103
2019	30684	36512	%84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

يتضح من الجدول (7) إن نسب مبالغ التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمار مرتفعة خلال سنة (2018)، إذ بلغت (%103) مما يتطلب إعادة النظر والدراسة للاستثمارات وعوائدها، فضلاً عن حالات التأمين وشروطها وحجم مبالغ التعويضات، أما نسب مبالغ التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمار في سنة (2017، 2019) كانت بنسب (%91، %84) على التوالي وتكون عوائد الاستثمار لهذه السنتين جيدة، إذ تغطي مبالغ التعويضات وكان هناك فائض في عائد الاستثمار. والشكل البياني (2) يبين نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات.

**الشكل (2) نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات**

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:**أولاً: الاستنتاجات:**

١. أظهرت نتائج البحث نتائج قرارات الاستثمار بنتائج تقويم الأداء باستخدام النسب المالية.
٢. أظهرت نتائج البحث هناك فاعلية للشركة في تحقيق الاستثمارات المخططة لسنوات التقويم.
٣. أظهرت نتائج التحليل بأن شركة التأمين حققت أعلى كفاءة في استثمارات العقارية وتليها استثمارات القروض العقارية.

٤. زيادة مبالغ الاستثمارات العقارية لسنة (2019) عن سنة (2018) يقابله انخفاض في عائد استثمارها لسنة (2019).
٥. كشفت نتائج التحليل ومن خلال مقارنة الأهمية النسبية للاستثمارات إلى مبلغ الاستثمار الكلي بأن الاستثمارات الأكثر أهمية نسبية هو استثمارات الودائع الثابتة ثم تليها استثمار الأسهم والسندات ثم الاستثمارات العقارية ثم استثمارات القروض العقارية، في حين كانت مقارنة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات إلى عائد الاستثمار الكلي بأن الاستثمارات الأكثر أهمية نسبية هي الاستثمارات العقارية ثم تأتي الودائع النقدية ثم الأسهم والسندات وأخيرها القروض العقارية.
٦. أظهرت نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات كفاية عائد الاستثمارات على تغطية التعويضات المدفوعة مع تحقيق وفر من إيرادات الاستثمارات.

ثانياً: التوصيات:

١. لغرض زيادة قدرة شركة التأمين التنافسية وتعزيز مركزها المالي نوصي بزيادة حجم الاستثمارات العقارية بصورة مستمرة كونها تحقق إيرادات عالية.
٢. مراجعة السياسات الاستثمارية للشركة ووضع سياسة للاستثمارات أكثر فاعلية وزيادة حجم الاستثمار في الاستثمارات العقارية كونها تحقق عوائد مالية جيدة.
٣. إعادة رسم السياسات الاستثمارية وتوزيع حجم الاستثمار على أساس الأهمية النسبية لعائد الاستثمار استثمار استثمارات لكل نوع من استثمارات الشركة.
٤. وضع سياسات للاكتتاب التأميني فعالة والعمل على تحديد أسباب زيادة نسبة التعويضات المدفوعة والاهتمام بنوعية عمليات الاكتتاب وليس بالكم.

المصادر:

أولاً: الوثائق الرسمية:

١. ديوان المحاسبة، الجمهورية اللبنانية، تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العامة، بيروت، ١٩٩٥م.
٢. معايير وتوجيهات للرقابة على الأداء بالاعتماد على معايير الأنشؤات الرقابية وعلى التجربة العلمية، ٢٠٠٢م.
٣. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الجمهورية اليمنية، دليل رقابة الأداء، ٢٠٠٥م.
٤. ديوان الرقابة المالية، دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، ٢٠٠٧م.
٥. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب / قسم البرامج الخاصة، تدقيق الأداء.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١. توفيق، علي حسام الدين، (٢٠٠٩)، تقويم أداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، بحث مقدم إلى المعهد العربي المحاسبين القانونيين، العراق، لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد.
٢. جواد، صلاح مهدي، (١٩٩٨)، تحليل الربح والاستثمار لأغراض تقويم الأداء في ظل نظام محاسبة المسؤولية: دراسة تطبيقية في المنشأة العامة لصناعات النسيج في الحلة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٣. سطيف، تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، بحث مقدم إلى وكالة سطيف الجزائرية.
٤. القره لوسي، عماد سالم، (٢٠٠٧)، محاسبة الاستثمارات في المؤسسات المالية: دراسة تطبيقية شركة التأمين الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. الكبراتي، حنان صحبت عبدالله محمود، (٢٠٠١)، تقويم أداء مراكز الربح والاستثمار باستخدام أسعار التحويل الداخلية: دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للصناعات الجلدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. ليلي، (٢٠٠٢)، تحليل السياسات التسويقية للتأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، جامعة الجزائر.
٧. النعيمي، جنان، (٢٠٠٥)، استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة المصارف العراقية الحكومية والأهلية، المعهد العالي، بغداد.

ثالثاً: الكتب العربية:

١. أبو زيد، كمال خليفة، (١٩٨٧)، دراسات في المحاسبة الإدارية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
٢. جمعة، السعيد، (٢٠٠٠)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ، الرياض.
٣. العادلي، يوسف وعبدالرحيم، علي والعظمة، محمد، (١٩٩٠)، أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية، ذات السلاسل، الكويت.
٤. الكرخي، مجيد، (٢٠٠١)، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٥. الكرخي، مجيد، (٢٠٠٧)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ٣٨٨ معياراً لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

A. Books:

1. Atkinson, Anthony A., Banker, Rajiv D. & Kaplan, Roberts, and Young, S. Mark, (1995), Management Accounting, Prentice-Hall International, Inc., New Jersey.
2. Hellriegel, O.N. & Slocum J.W., (1996), Management Accounting, Sixth Edition, Addison Wesley-New York.
3. Ivancevich, John M., Skiner, Steven J. & Crosby, Philip B., "Management" (Quality & Competitiveness), Second Edition.